

الوجه الآخر لمعاناة السجناء والموقوفين الفلسطينيين

(بحث حقوقي)

2020/10/30

مقدمة:

آمال يحطمها طول الانتظار داخل زنازين مظلمة مكتظة، تفتقر لأدنى متطلبات الحياة الكريمة للسجين. ذلك هو قدر كل من وطئت قدماه السجون. كثيرة هي معاناة السجناء والموقوفين الفلسطينيين في السجون اللبنانية، قياساً بالقواعد الدنيا لمعاملة السجناء الصادرة عن الأمم المتحدة. يختصر وضع السجون بالسيئ جداً، فمئات الأشخاص ينتظرون محاكمات عادلة منذ سنين وبعضهم أوقف تعسفياً. سجناء يبحثون عن عدالة تنصفهم وخبراً يبعث فيهم الأمل من جديد.

السجون اللبنانية وحقوق السجين:

- السجن، هو مكان منغلق يحتجز فيه الشخص المذنب بموجب حكم قضائي لتنفيذ العقوبة التي أصدرتها المحكمة بقرار من القاضي.
- يوجد على الأراضي اللبنانية 25 سجناً في عهدة المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، وتبلغ القدرة الاستيعابية الأساسية 2526 سجيناً، بينما هي اليوم تبلغ أكثر من 6966 سجيناً أي باكتظاظ يتجاوز الـ 141%¹.
- تضم السجون لبنانيين، سوريين، فلسطينيين وجنسيات أخرى، وقد بلغ العدد الإجمالي، بحسب دراسة سابقة أصدرناها²، ما يقارب الـ 400 فلسطيني بين موقوف ومحكوم.
- تشير التقديرات إلى أن عدد الموقوفين منهم بين 75 و100 فلسطيني، توزعت قضاياهم بين قضايا إرهاب وقضايا مخدرات وجنايات أخرى.
- أكبر وأهم السجون اللبنانية هو السجن المركزي في رومية الذي يعتبر من السجون المكتظة للغاية.

حقوق السجناء والموقوفين بحسب القواعد الدولية³:

¹ جريدة الجمهورية: <https://bit.ly/3kwdQIm>

² المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)، تقرير: ملف الموقوفين الفلسطينيين في لبنان بين الإهمال الفلسطيني والتجاوزات

السياسية الداخلية، انظر الرابط: <https://cutt.ly/Cgn7FQ8>

³ ان لبنان كغيره من الدول العربية قد أبرم العديد من الموائيق الدولية وأقرّ الفقرة (ب) من مقدمة الدستور عام 1990، يعلن فيها أنه "عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم موائيقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتجسد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقوق والمجالات دون استثناء".

أقر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 بعض الحقوق الخاصة بالمتهم أو الموقوف على ذمة قضية، أو المسجون وأهم هذه الحقوق هي⁴:

- لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة القاسية أو اللاإنسانية.
- لكل إنسان، في كل مكان، الحق بأن يعترف له بالشخصية القانونية.
- الناس جميعاً سواء أمام القانون، وهم يتساوون في حق التمتع بحماية القانون دونما تمييز.
- لكل شخص حق اللجوء إلى المحاكم الوطنية المختصة لإنصافه الفعلي من أية أعمال تنتهك الحقوق الأساسية التي يمنحها إياه الدستور أو القانون.
- لا يجوز اعتقال أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً.
- لكل إنسان الحق في أن تنظر قضيته محكمة مستقلة وحايدة.
- كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئاً إلى أن يثبت ارتكابه لها قانوناً في محاكمة.

منظمات دولية تطالب لبنان بتحسين أوضاع السجناء والموقوفين:

لا يزال التعذيب يستخدم كأحدى وسائل التحقيق في مراكز الاحتجاز. وقد تضمن تقرير منظمة "Human Rights Watch"⁵ عن التعذيب في لبنان، شهادات من عدة محتجزين أقرّوا بتعرضهم للضرب والتعذيب أثناء الاستجواب، في عدة مراكز احتجاز.

واقع السجناء والموقوفين الفلسطينيين في السجون اللبنانية:

من خلال البحث تبين لنا أن السجناء والموقوفين يعانون مما يلي:

1. تفتقر السجون إلى الشروط الصحية والمكانية والقانونية بما يتعارض مع القواعد الدولية بهذا الخصوص.
2. الاكتظاظ الخانق في بيئة لا تصلح للعيش.
3. هناك موقوفون فلسطينيون لم يتم تعيين محامين لهم بسبب عدم قدرتهم على دفع الأعباء المادية، ما أدى إلى تأخر إصدار الأحكام بحقهم.
4. هناك بعض الحالات تنتهي مدة محكوميتهم ولا يستطيعون الخروج بسبب تراكم الغرامات المالية.
5. البعض ينتهي به المطاف مدمناً للمهدئات أو مضادات الاكتئاب، أو يعيش آخرون مع احتمال الانهيار العصبي في أي وقت.
6. حاجة البعض منهم إلى دعم الأحكام.
7. التأخير في محاكمتهم.
8. لا يستفيد السجناء الفلسطينيون أو الموقوفين من المعونة القضائية للسجناء.

⁴ مكتبة حقوق الإنسان، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، انظر الرابط، <http://hrlibrary.umn.edu/arab/b001.html>

⁵ مذكرة "هيومن رايتس ووتش" إلى "لجنة حقوق الإنسان" قبل استعراض لبنان، مايو/أيار 31، 2017، انظر الرابط،

<https://www.hrw.org/ar/news/2017/05/31/314772>

9. البيروقراطية المعتمدة في الزيارة تحول دون زيارة الأهل لهم بشكل دائم.
10. يصعب على ذويهم توفير الحد الأدنى من المتطلبات الغذائية والصحية بسبب عدم وجود معيل لأسرهم في الخارج.

الوضع الصحي للسجناء الفلسطينيين بعد الأزمة الاقتصادية وتفشي فايروس كورونا:

تابعت المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) تطورات الوضع الصحي في سجن رومية المركزي، حيث أبدت (شاهد) تخوفها من الآتي:

أولاً: إمكانية إصابة الآلاف من السجناء من بينهم ما يفوق الـ 400 سجين وموقوف فلسطيني في السجون اللبنانية بفيروس كورونا، وتعرض حياتهم للخطر.

ثانياً: غياب الرعاية الصحية في ظل صعوبة تطبيق إجراءات الوقاية من تباعد اجتماعي وعزل المصابين، بسبب الاكتظاظ الكبير في السجون اللبنانية عموماً وضعف بنيتها التحتية.

ثالثاً: وجود شحّ في الغذاء المقدم لهم خصوصاً بعد الوضع الاقتصادي الذي مرت به البلاد.

فإن تزايد أعداد المصابين بشكل دراماتيكي وتفشي الوباء داخل السجون، ما هو إلا إعداماً جماعياً.

المعاناة التي يعيشها أهالي السجناء والموقوفين الفلسطينيين:

تبدأ معاناة أهالي السجناء والموقوفين الفلسطينيين في السجون اللبنانية في اللحظة الأولى من صدور قرار توقيف أبنائهم. تروي لنا والدة السجين السابق في سجن رومية "ن. م" قصة المأساة التي يعيشها الأهالي أثناء الزيارة، التي تبرز في النقاط التالية:

- ساعات الانتظار في المحكمة العسكرية لجلب تصريح زيارة.
- نقاط التفتيش داخل السجون حيث يتعرضون فيها للمعاملة اللاإنسانية في بعض الأحيان وعدم احترام الخصوصية والانتظار الطويل.
- معظم الأهالي يعانون من أمراض مزمنة مثل السكري وأمراض أخرى، فلا يجدون مكان للاستراحة أو حتى لقضاء حاجتهم.
- ضغوطات نفسية يعيشها الأهالي بسبب رؤية أبنائهم وراء القضبان دون محاكمات.
- الأجر العالي الذي يتقاضاه المحامون لمتابعتهم أي قضية.
- الوضع المادي المزري خاصة إذا كان الموقوف هو المعيل الوحيد لعائلته أو رب الأسرة، فلا تجد الأهالي من يساعدها في قوت يومها.

- إجبار الأهالي على الشراء من داخل دكان السجن الذي يضع أسعار خيالية وتعجيزية على التموين الغذائي، بسبب النظام الداخلي للسجون.
- مصاريف المواصلات الأسبوعية إلى السجون خاصة أنّ بعض الأهالي لديهم أكثر من موقف في سجون مختلفة ليصبح العبء مركب والمأساة مضاعفة.

لجنة أهالي السجناء:

هي لجنة تضم ذوي السجناء والموقوفين وتقوم بتفعيل قضيتهم والدفاع عنهم من خلال الإعلام والاعتصامات والزيارات للمسؤولين.

أكد لنا السيد "مجاهد دهشة" عضو لجنة أهالي السجناء الفلسطينيين، "أنّ الظروف الصحية التي يعيشها السجناء بعد انتشار وباء كورونا صعبة للغاية". كما تحدث السيد دهشة عن معاناة الأهالي خاصةً بعد تأجيل المحاكمات وعدم إخلاء سبيل من قضى محكوميته، إضافة إلى حجم التضيق الذي يحصل خلال الزيارات للسجن وعدم مراعاة الخصوصية للأهالي، عدا عن الغلاء الكبير الذي يواجهه أهالي السجناء والموقوفين، وقد أكد أيضاً مطالبات الأهالي المستمرة بإقرار قانون العفو العام ليشمل الجميع دون استثناء.

وأضاف السيد دهشة أيضاً: "سوف تستفيد كلّ الطوائف اللبنانية من العفو العام الذي كان يؤمل صدوره قريباً، ولكن لم يقر لأسباب سياسية، والذي كان من المفترض أن يضم السجناء الفلسطينيين أيضاً بدون تمييز"⁶.

خلاصات:

من خلال البحث وصلت الدراسة إلى جملة من الخلاصات أهمها:

- عدم احترام القواعد الدنيا لمعاملة السجناء من مختلف الجوانب (القانونية، الصحية، المكانية)
- واقع مزري يعيشه السجناء والموقوفين الفلسطينيين في سجون لبنان، والتي تفتقر جميعها إلى الشروط السليمة.
- هناك قلق كبير حيال الوضع الصحي للسجناء والموقوفين، وتخوف من تزايد أعداد المصابين بفايروس كورونا وتفشي هذه الفايروس داخل السجون.
- معاناة بالغة الصعوبة يعيشها ذوو المحكومين والموقوفين (تبدأ منذ لحظة التوقيف، وتأخر المحاكمات، وغياب المعيل، ولا تنتهي بالزيارات)
- مطالبات بتسريع المحاكمات وإقرار قانون العفو العام بحق أبنائهم.

بناءً على ما سبق، إننا في المؤسسة الفلسطينية لحقوق الانسان (شاهد) نقدم التوصيات الآتية:

- نطالب الحكومة اللبنانية بالنظر إلى السجناء الفلسطينيين نظرة إنسانية بدلاً من بقائهم رهينة التجاذبات والخلافات السياسية والإسراع في إصدار العفو العام.
- نطالب بالإسراع في محاكمة الموقوفين الفلسطينيين، والإفراج عن قضي محكوميته.
- إعفاء السجناء الذين لا يستطيعون دفع الغرامات الموجبة عليهم بسبب الظروف الاقتصادية التي يعيشها الفلسطينيون.
- نطالب وزارة الصحة مباشرة بأن تتولى مسؤولية الرعاية الصحية في السجون.
- نطالب القيادة السياسية الفلسطينية في لبنان الاهتمام بأوضاع السجناء والموقوفين وذويهم.
- نطالب قسم الحماية التابع لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا"، بالدفاع عن أي سجين أو موقوف فلسطيني كما نطالب قسم الصحة بتوفير الرعاية الصحية لهم.
- نطالب سفارة السلطة الفلسطينية في لبنان، بمتابعة الملف متابعة قانونية، من خلال تعيين محامين.

بيروت، 2020/10/30

المؤسسة الفلسطينية لحقوق الانسان (شاهد)